

من وزير المالية  
إلى

الموضوع : اعتماد جهاز تسجيل العمليات المتعلقة بخدمات الاستهلاك على عين المكان  
المرجع : مکتوبکم الوارد بتاريخ 05 ماي 2016

لقد طلبتم بمقتضى مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه دراسة فحوى بيان صادر عن  
الغرفة النقابية لقاعات الشاي « Café-Resto » حول أحكام الفصل 48 من قانون المالية  
لسنة 2016 والذي يتضمن أن مسديي الخدمات على عين المكان اعتبروا أن اعتماد جهاز  
تسجيل العمليات المنصوص عليه بالفصل 48 المذكور أعلاه يكرس منظومة تعتمد على  
المدخيل دون اعتماد المصاريف وتتنافى مع النظام التصريحي الذي يقوم عليه النظام  
الجبائي التونسي، مؤكّدين من خلاله على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار للوضع الاقتصادي  
الهش للبلاد وخاصة بالنسبة للقطاع السياحي.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن اعتماد جهاز تسجيل العمليات المتعلقة بخدمات الاستهلاك  
على عين المكان المنصوص عليه بالفصل 48 من قانون المالية لسنة 2016 جاء في إطار  
تسهيل طرق ضبط المدخيل الحقيقية للمطالبيين بالأداء وتطوير آليات عمل إدارة الجبائية،  
وبالتالي، ليس لهذا الإجراء أي تبعات على النظام الجبائي المطبق على المؤسسات المعنية  
حيث أن الأعباء المتعلقة بالاستغلال تبقى قابلة للطرح على أساس الوثائق المبررة لها، كما  
أن اعتماد الجهاز المذكور لا يتعارض مع النظام التصريحي الذي يقوم عليه النظام الجبائي  
التونسي حيث تبقى المؤسسات المذكورة مطالبة بإيداع التصاريح ودفع الضريبة المستوجبة  
عليها طبقا للتشريع الجبائي الجاري به العمل.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

عن وزير المالية وتفويض منه  
إلى السيد  
والسلام  
إلى السيد

عن وزير المالية وتفويض منه  
إلى السيد

إلى السيد